

العالم يُثبت معتقدات مارتن لوثر كينغ الصالبة إزاء اللاعنّف

How the world is proving Martin Luther
King right about nonviolence

Erica Chenoweth and Maria J. Stephan

Originally published in The Washington Post, January 18, 2016

Translation: JPD Systems, April 2019

العالم يُثبت معتقدات مارتن لوثر كينغ الصائبة إزاء اللاعنّف

بقلم [إريكا تشينويث](#) وماريا ج. ستيفان 18 كانون الثاني/يناير 2016



حازت الناشطة اليمينية توكل كرمان (الظاهرة على يمين الصورة بحجابها الأبيض اللّون) على جائزة نوبل للسلام لبذل مساعي غير عنيفة سعياً منها للمطالبة باحترام حقوق المرأة (الصورة عبر سودارسان راغافان)

"لقد غادرتُ الهند وأنا على قناعة تامة بأن المقاومة اللاعنفيّة تشكّل السلاح الأقوى المتاح للشعوب المضطّهة في نضالها من أجل تحقيق الحرّية المنشودة" – من سيرة مارتن لوثر كينغ جونيور الذاتية، المنقّحة بقلم كلايبيورن كارسون.

منذ عام 2011، بات العالم ساحة جدال عظيم. وعلى الرغم من اندلاع حركات التمرد المسلّحة وانتشارها عبر مختلف أنحاء منطقة الشرق الأوسط والساحل الإفريقيّ وجنوب آسيا، فلم تعد النزاعات الأهليّة العنيفة تشكّل

هي الأسلوب الأساسي الذي تلجأ الشعوب لتبنيّه سعيًا منها للتصدّي لمظالمها ومواجهتها. فقد استفادت الحركات القائمة في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك تلك النابعة من كلّ من جمهورية تونس وميدان التحرير وحديقة زوكوتي ومدينة فيرغسون ودولة بوركينافاسو ومدينة هونغ كونغ، من الدروس المستمدّة من غاندي وكينغ وغيرهما من النشطاء المحليين والدوليين لإحداث التغيير المنشود.

وفي هذا السياق، لم تخلو مساعي تأكيد غاندي وكينغ على أهميّة المقاومة اللاعنفية، التي تلجأ من خلالها الشعوب غير المسلّحة لاستخدام مجموعة منسّقة من الضربات أو الاحتجاجات أو عمليات المقاطعة أو غيرها من [الأعمال](#) الأخرى المعتمدة لمواجهة خصم ما والتصدّي له، من [النقد](#). وقد تستند بعض الانتقادات إلى مغالطات في فهم معنى المقاومة المدنية الصحيح، في الوقت الذي يشكّ فيه الآخرون في قدرة الشعوب غير المسلّحة والمجموعة على تحديّ أقوى خصومها وأكثرهم نفوذًا. ومع نشوء كلّ حركة جديدة، ظهرت مجموعة التحديات نفسها التي انطوت على أسئلة حول فعالية الأعمال اللاعنفية في وجه القوى الراسخة وأوجه القمع النظامي. وفي عام 2011، وقعت على عاتقنا مسؤولية نشر [كتاب](#) سعى لإيجاد إجابات على هذه الأسئلة، وبالتالي، اكتشاف، وبشكلٍ غير متوقّع، أن نجاح حملات المقاومة اللاعنفية قد تعدّى، وبأشواطٍ، ذلك الذي حقّقه نظيراتها التي اعتنقت مبادئ العنف كسلاحٍ لها لتجريد القادة الوطنيين الحاليين من مناصبهم أو تحقيق الاستقلال الإقليمي المنشود.

وبالنسبة للكثيرين، فقد يبدو هذا الاستنتاج ساذجًا. إلّا أننا اكتشفنا، وبمجرّد الاطلاع على البيانات ذات الصلة المتاحة بدقّة، أن نجاح حملات المقاومة اللاعنفية لا يستند إلى إثارة شفقة خصومها فحسب، بل يعتمد على قدرتها على تعزيز أوجه المشاركة الجماهيرية، وبالتالي، الاستحواذ على اهتمام أضعاف المشاركين في الانتفاضات المسلّحة، وكذلك على اعتبارها مصدر أبرز التحوّلات التي شهدتها أنظمة الخصوم السياسيّة السائدة. وبالتالي، تميل المشاركة الجماهيرية، التي من شأنها الاعتماد على شرائح المجتمع المختلفة، إلى تمكين الإصلاحيين وتعيينهم، في الوقت الذي يتمّ فيه الحدّ من نفوذ المتشدّدين ودعمهم المقدم في هذا الشأن. وبمجرّد أن تتخذ هذه المشاركة طابعًا غير عنيف، فتتيح، وبالتالي، فرصة تجريد القيادة من دعم النظام، الأمر الذي من شأنه تمكين قوّات الأمن والنخب الاقتصاديّة والبيروقراطيين المدنيين من تغيير مسار ولائهم دون خشية الخضوع لعقاب دمويّ قد يطالهم.

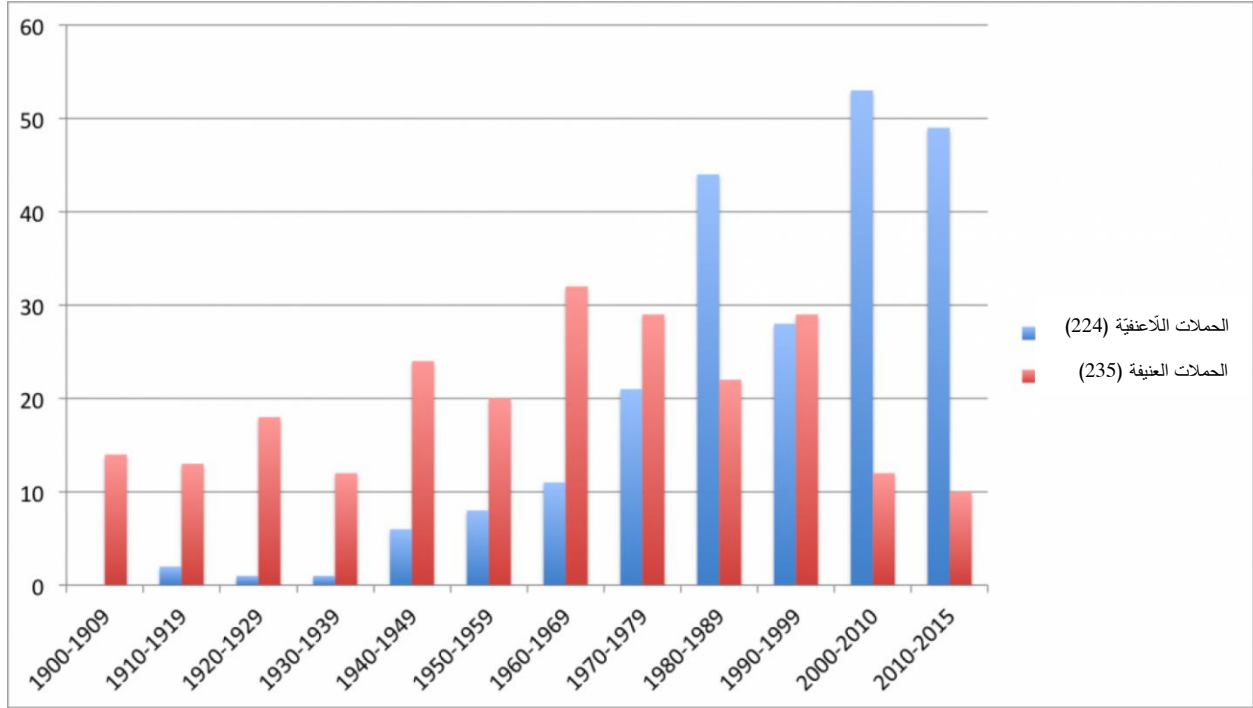
وبمعنى آخر، لقد نجحنا في استنتاج أن فعالية المقاومة اللاعنفية لا تعود، وبالضرورة، إلى احتمالية تغيير مسار الولاء هذا، بل إلى الإمكانيات الإبداعية والتعينيّة والقسريّة ذات الصلة بالنظرية التي سعى [مؤسس معهد ألبرت أينشتاين، جين شارب](#)، لتوضيحها على مدى عقود من الزمن. وبطبيعة الحال، لا تتجح كافة الحملات

اللاعنفية في تحقيق أهدافها المنشودة، في الوقت الذي قد يعود فيه ذلك إلى انعدام توافر دليل منهجي مناسب يشير إلى إمكانية أن تظهر الانتفاضات العنيفة أداءً أفضل.

وقد جرى كل ذلك عام 2011. أما اليوم، فقد ألقى عام 2016 بظلاله على العالم. فما الذي قد اكتسبناه من معارف حول المقاومة اللاعنفية خلال السنوات الخمس الماضية؟ في ما يلي بعض من أبرز الدروس التجريبية المستفادة من العلوم السياسية التي يحظى بعضها بآثارٍ مدهشة على المشككين في فعالية الأعمال اللاعنفية وكفاءتها.

1. أمست الحملات اللاعنفية المنظمة أكثر شيوعًا اليوم

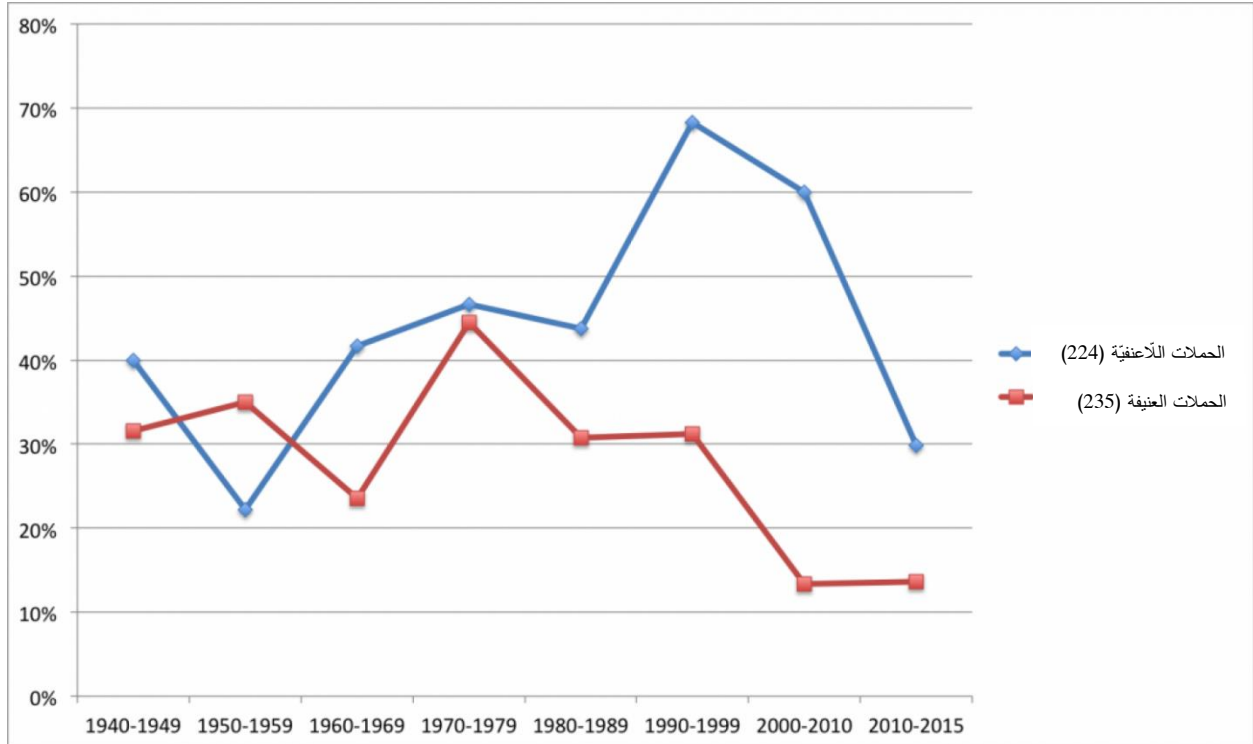
إن شعرتكم وكأن الزمن يعود بكم إلى وقت من التاريخ تطغى سلسلة من الاضطرابات عليه، فإنكم على حق، إلا أن هذه الاضطرابات تعدّ فريدةً من نوعها في عصرنا هذا. وفي هذا السياق، يشير "مشروع حلقات الخلاف الرئيسية" ([Major Episodes of Contention](#))، الذي تديره البروفيسور إيريك تشينويث من جامعة دنفر، إلى إدراج حملات المقاومة اللاعنفية ضمن فئات الأعمال المثيرة للجدل المنفذة في مختلف أنحاء العالم. وكذلك، يظهر "مشروع بيانات النتائج والحملات العنيفة واللاعنفية" ([NAVCO Data Project](#))، المعنيّ بجمع البيانات ذات الصلة من خلال استخدام مصادر ومعايير مختلفة، أنماطًا مماثلةً قد توصلت إليها أيضًا مجموعةٌ متنوّعةٌ من البيانات الأخرى، في الوقت الذي انخفضت فيه معدّلات تواتر حركات التمرد العنيفة، المحدّدة وفقًا لنسب الوفاة المسجّلة خلال كلّ 1,000 معركة منفذة، منذ سبعينات القرن الماضي وارتفعت فيه أعداد الحملات التي تعتمد، وبشكلٍ رئيس، على المقاومة اللاعنفية. وفي هذا السياق، لا بدّ من التنويه إلى أن هذه الأرقام تشير، وبالتحديد، إلى الحملات المتطرّفة التي تتمثّل أهدافها في عزل القادة الوطنيين الحاليين عن السلطة أو في ضمان تحقيق الاستقلال الإقليمي، وذلك من خلال حجب الاحتلال العسكريّ الأجنبيّ أو القوة الاستعماريّة السائدة عن الأنظار.



ففي خلال السنوات الخمس الأولى من العقد الحالي وحدها، شهدنا عددًا ملحوظًا من الحملات اللاعنفيّة الجديدة التي تخطت تلك التي تمّ تنظيمها خلال تسعينات القرن الماضي بأكملها وضاهت تلك التي شهدها العقد الأوّل من القرن الحالي الذي بات اليوم يخطو خطواته على مسار تحويله إلى ساحة جدال عظيم لم يشهد العالم مثله على الإطلاق.

2. على الرغم من اعتبارها أكثر شيوعًا، إلا أن معدلات نجاح حملات المقاومة اللاعنفيّة المطلقة قد انخفضت

مع ارتفاع وتيرة تنظيم الحملات اللاعنفيّة السريع، اتخذ المنحى اتجاهًا حادًا، بحيث بلغت معدلات نجاح حملات المقاومة اللاعنفيّة ذروتها في تسعينات القرن الماضي، إلا أن العقد الحالي قد شهد انخفاضًا حادًا في هذه المعدّلات.



وقد يعود ذلك إلى عدد من الأسباب المحددة. فأولاً، قد بدأ خصوم الدولة بالاطلاع على التحدّيات القائمة والتكيّف معها، ذلك وعلى الرغم من أنهم، ومنذ عدّة عقود، سعوا للتقليل من شأن قدرات الشعوب على تشكيل تهديدات ملحوظة تطال حكمهم، حتّى باتوا اليوم يخشون من الحملات الجماهيرية اللاعنيفة التي أمست تشكّل خطراً حقيقياً عليهم، ما دفعهم إلى تخصيص المزيد من الموارد المتاحة لمنع تنظيمها، وذلك عقب الآثار المترتبة على إصدار كتاب "دليل الدكتاتور" (["Dictator's Handbook"](#)) من تأليف بروس بوينو دي مسكيتا وألاستير سميث، أو حتّى إلى استخدام أساليب "القمع الذكي" لتجريفها من نفوذها بمجرد ظهورها على مرأى العيان. وبالتالي، تشكّل ظاهرة التكيّف المكتسب هذه، أو ما يُطلق عليها رئيس كرسيّ جانيت رايت كيتشام في معهد دراسات الشرق الأوسط في كليّة سميث، ستيفن هايدمان، مصطلح "تحديث السلطوية" (["Authoritarianism 2.0"](#))، محور تركيز مشروع "مستقبل السلطوية" (["Future of Authoritarianism"](#)) الذي تولّى المجلس الأطلسي مهمة الاضطلاع به.

وثانياً، قد يكتسب النشطاء من الذين يسعون لاعتماد أساليب الأعمال اللاعنيفة دروساً خاطئة من معاصريهم القائمين في مختلف أنحاء العالم. فعلى سبيل المثال، قد يميل المرء للتفكير في أن المظاهرات التي قد تستمرّ على مدى ثلاثة أسابيع قد تؤدي حتماً إلى الإطاحة بديكتاتور ما، وذلك استناداً إلى تغطية المظاهرات والإضرابات الجماهيرية الإخبارية التي وقعت في تونس خلال الفترة الممتدة بين عامي 2010 و2011. ومع

ذلك، لم تأخذ مثل هذه التفاهات حقيقة تمتع تونس بتاريخٍ حديثٍ وفريدٍ من نوعه من النشاط العمالي القوي المنظم الذي ساهم في تقديم دعمه الضروريّ لمساندة الانتفاضة وتهديد الإضرابات العامة بشلّ الاقتصاد التونسيّ، بالاعتبار قطّ، بحيث بدأت النخب الاقتصاديّة والتجاريّة بالحدّ من أوجه تقديم دعمها للرئيس زين العابدين بن عليّ بالقدر نفسه الذي قامت قوات الأمن من خلاله بتحدّي أوامره بالهجوم على المتظاهرين بأسلحةٍ أليّة.

ويعدّ من الطبيعيّ أن يستمدّ النشاط إلهامهم من الآخرين من الذين يتشاركون معهم الظروف المماثلة نفسها، إلّا أن ذلك غالبًا ما يبوء بالفشل. فعلى سبيل المثال، أشار [كورت ويلاند من جامعة تكساس](#) إلى سعي المنشقين خلال موجة الثورات العنيفة العالميّة التي وقعت عام 1848 لتكرار استراتيجيّة الانتفاضة الأولى المعتمدة ضدّ الحكم الفرنسيّ السائد إلى أن تمّ إحباط جهودهم المبذولة في هذا الشأن على يدّ ملوك قد استعدّوا، وبشكلٍ أفضل، لمواجهة ذلك بفضل مواردهم الأكثر فعاليّة المتاحة لهم، وقد شكّلوا خصومًا لهم وتمكّنوا، بالتالي، من التنبؤ بتحركات الثوار وخطواتهم المتخذة لسحق الانتفاضات وتقسيم المعارضة لصالحهم. أمّا اليوم، فقد نشهد على ديناميكيّة مماثلة، لا سيّما في مراحل [موجات الانتفاضات الإقليمية المتقدّمة](#).

3. ومع ذلك، لا تزال الحملات اللاعنفيّة تنجح أكثر فأكثر من تلك التي تتخذ من العنف سلاحًا لها

منذ عام 1960 ولا تزال الحملات العنيفة أسوأ بكثيرٍ من تلك اللاعنفيّة منها، وذلك من حيث معدّلات نجاحها المطلقة. فخلال الفترة الممتدّة بين عامي 1900 و2015، نجحت الحملات اللاعنفيّة في 51 بالمئة من الأوقات، في حين تمكّنت تلك التي تلجأ إلى استخدام العنف كسلاحٍ لها من السيطرة على الأوضاع القائمة في 27 بالمئة من الأوقات فحسب. وخلال العقد الحاليّ، نجح 30 بالمئة من الحملات اللاعنفيّة، وذلك بالمقارنة مع 12 بالمئة من تلك المعارضة لها. ويشير ذلك، في الواقع، إلى أن فجوة النجاح النسبيّ القائمة بينها أمست الآن أكبر من المتوسّط.

4. عادةً ما تعدّ مساعي العنف غير مواتية للحركات الجماهيريّة اللاعنفيّة

تمنّلت إحدى أبرز المواضيع المتداولة منذ عام 2011 في إمكانيّة أن تساهم مساعي اللجوء إلى استخدام إحدى أوجه العنف خلال حملة لاعنفيّة منظمّة في تعزيز فعاليّتها أو إبطالها، وغالبًا ما تمّ التطرّق لمعالجتها خلال المناظرات المعنيّة بتنوّع التكتيكات المعتمدة هنا في الولايات المتّحدة الأمريكيّة. وفي هذا السياق، تعدّ

هذه المسألة شائعةً ضمن العديد من الحركات التي تسعى إلى إحداث تغييرات جذرية ملحوظة في مختلف أنحاء العالم. وعلى الرغم من العديد من الادعاءات المؤيدة والمعارضة لذلك التي وجهها المراقبون والنقاد والنشطاء على حدّ سواء، إلا أنه لم يتمّ تقييم الوضع القائم ذلك إلا مؤخرًا.

وفي مقال نُشر حديثاً في مجلة "موبيليزيشن" (["Mobilization"](#))، استخدم كلّ من إريكا تشينويث وكورت شوك من جامعة روتجرز بيانات مقارنة لدراسة أوجه استخدام العنف المحدود، ووجدوا أن مساعي العنف قد تتجح في تحقيق بعض الأهداف العمليّة القصيرة المدى، والمتمثّلة على سبيل المثال في جذب اهتمام وسائل الإعلام، أو تعزيز التصوّرات المشكّلة إزاء إمكانيّات الدفاع عن النفس، أو نشر ثقافة معارضة من شأنها تعزيز التزام عدد أكبر من الأعضاء المتطرفين أو التخلّص من الطاقات المكبوتة أو العواطف القويّة، إلا أنها عادةً ما تساهم في تفويض الأهداف الاستراتيجية الأطول أجلاً، كتلك المعنيّة بالحفاظ على قاعدة مشاركة متنامية كبيرة ومتنوّعة، وتوسيع نطاق الدعم المقدم بين أوساط الأطراف الخارجيّة، وتغيير مسار الولاء الذي تتّخذه قوات الأمن. وكذلك، وجدوا دليلاً يثبت ارتباط هذه المساعي بمعدّلات مشاركة أكثر محدوديّة وتجانساً، الأمر الذي من شأنه، وبالتالي، إضعاف الميزة الأساسيّة التي تحظى مساعي استخدام المقاومة اللاعنفية بها في المقام الأوّل. وعلى نحو مماثل، أشارت [دراسة](#) أخرى إلى احتماليّة أن تساهم مساعي العنف هذه أيضاً في تعزيز القمع الذي ترتكبه الدولة، وذلك بسبب انخفاض معدّلات المشاركة على حدّ سواء، ما يحول، وبالتالي، دون قدرتها على مساعدة الحملات اللاعنفية في تحقيق نجاحها المنشود.

وفي هذا السياق، يسعى عمر واسو من جامعة برنستون لتقديم [أدلة](#) إضافية عن آثار الاحتجاجات اللاعنفية والعنيفة السياسيّة. ومن خلال الاستفادة من البيانات المتاحة بشأن الاحتجاجات الحضريّة التي نفّذها الأمريكيّون السود خلال ستينات القرن الماضي، يظهر واسو، وبكلّ قناعة، أن ارتفاع وتيرة الاحتجاجات اللاعنفية قد أدّى إلى تعزيز الدعم المقدم لاحترام "الحقوق المدنيّة" باعتبارها القضية الرئيسيّة التي تهّم الجمهور في الولايات المتّحدة الأمريكيّة، في الوقت الذي ساهمت فيه تلك العنيفة منها في مواصلة دعم مساعي اعتماد "أحكام القانون والنظام السائد" كمسألةٍ أساسيّة يتمّ التطرّق إليها في هذا الشأن. وبعد انقضاء عام 1965، ومع تواتر الاحتجاجات العنيفة بصورةٍ أكثر شيوعاً، انتقل الرأي العام من دعم الحقوق المدنيّة إلى تأييد استجابة الشرطة في هذا الشأن، ما ساهم في إظهار الطريقة التي تمكّنت الحركة من خلالها من الحدّ من توسيع نطاق جذب ركائز الدعم الأساسيّة. وكذلك، يعدّ الرأي العام مهماً على المدى القصير والطويل على حدّ سواء. فقد وجد واسو أن دعم "أحكام القانون والنظام السائد" كان مرتبطاً ارتباطاً كبيراً بالأصوات المؤيدة للقيادة الجمهوريّة، ما يشير إلى تمتّع آثار أنواع الاحتجاجات المختلفة بآثارٍ سياسيّة دائمة على الولايات المتّحدة الأمريكيّة.

5. يعدّ من الصعب للغاية التنبؤ بوقوع صراعات لاعنفية

لطالما كان مجال علم الاجتماع دائماً معنياً بالتطرق لمعالجة مسألة الحركات الاجتماعية والاحتجاجية وتحديد فترات وقوعها. وفي هذا السياق، تختلف حملات المقاومة اللاعنفية المتطرقة قليلاً، باعتبار أنها تتمثل في مجموعة من الإجراءات المنسقة المثيرة للجدل والمركزة على مواجهة إحدى خصوم الدولة، وذلك بهدف تغيير الوضع القائم على المستوى الوطني تغييراً جذرياً. وقد نجحت الدراسات المعنية بتقييم أسباب المقاومة اللاعنفية في تحديد العديد من العوامل المترابطة ببعضها البعض، بما في ذلك [كثافة قطاع التصنيع](#) (بوتشر وسفينسون 2014)، و[العواطف](#) (بيرلمان 2013)، و[القرب الجغرافي](#) (غليديتش وريفيرا 2015)، و[تاريخ الاحتجاجات](#) (بريثوايت وبريثوايت وكيويك 2015).

وفي عام 2015، سعى كلٌّ من إيريك تشينويث وجاي أولفيلدير لتقييم العديد من النظريات العامة المشكّلة إزاء الانتفاضات الجماعية ووجدوا أن عدد قليل منها، فحسب، يتمنّع بالقدرة على التنبؤ بوقوع حملات لاعنفية. وبخلاف الحملات أو الانقلابات المسلّحة، التي يعدّ من السهل على أهل العلم التنبؤ بها، فقد تقع الحملات الجماهيرية اللاعنفية لأيّ سبب كان وفي أيّ مكان تقريباً، وغالباً ما تحدث، بالتالي، في الأماكن التي [يتوقّع أهل العلم أن يكون من الصعب للغاية حشد المعارضة فيها بفعالية](#)، بحيث لا يعدّ من الواضح على الإطلاق تحديد العناصر المحقّزة الكامنة وراءها. وفي هذا السياق، اختتم كلٌّ من تشينويث وأولفيلدير دراستهما باعتبار أن هذه الحركات تعدّ، وبكلّ بساطة، سياقيةً ومشروطةً، بحيث تتعدّر أدوات التنبؤ وهياكل البيانات النموذجية عن تحديد أسبابها. وكذلك، تتمثل إحدى الأساليب المعتمدة الأخرى لتفسير ذلك في قدرة الأفراد المعنيين بتنظيم الانتفاضات اللاعنفية على تغلب الظروف المعاكسة لهم بطرق مبتكرة من شأنها تحديّ كلّ التوقّعات المشكّلة في هذا الشأن، ما يمهد الطريق للتطرق للنقطة الأخيرة في ما يلي.

6. يشكّل القمع تحدياً يطال كافة الحملات المنشقة، إلا أنه لا يحدّد، وبالضرورة،

خيارات المقاومة اللاعنفية أو النتائج المترتبة عليها بشكل مسبق

تتمثل إحدى الحجج الشائعة المبنية حول المقاومة اللاعنفية في إمكانية وقوعها، وحتى نجاحها، لطالما كان الخصم يؤدي دوره جيّداً. أمّا بمجرد أن إظهار نواياه بتحقيق أهدافه المنشودة بأيّ ثمن كان، فتصبح المقاومة اللاعنفية مستحيلةً أو غير مجدية. وقد سبق لنا وأن تناولنا هذه الحجة بشكلٍ أو بآخر في كتابنا الصادر عام 2011، إلا أنه لا يزال يتمّ التطرق إليها مؤخرًا.

فمن حيث القدرة التي تحظى بها أعمال القمع الوحشية على التأثير على إمكانية تنظيم مقاومة لاعنفية، تشير [ويندي بيرلمان](#) في كتابها المؤلف عن الحركة الوطنية الفلسطينية إلى أن القمع وحده غير قادر عن تفسير الأسباب الكامنة وراء تخلي الحركات عن الأعمال اللاعنفية واللجوء إلى العنف لتحقيق أهدافها المنشودة. ففي الواقع، اشتدت وتيرة القمع المعتمد خلال مرحلة الانتفاضة الأولى السلمية بالحدّة نفسها التي ظهرت خلال العديد من المراحل العنيفة التي مرّت بها الحركة. وكذلك، فقد يشير مستوى التماسك إلى السبب الذي أدى إلى اللجوء إلى اعتماد العنف كوسيلة في هذا الشأن. فعندما سعت الحركة لاعتماد رؤية جماعية واحدة وقيادة حكيمة ومجموعة واضحة من المعايير والقواعد الداخلية، تمكّنت، وبالتالي، من الاعتماد على مساعي المقاومة اللاعنفية، وذلك على الرغم من استمرار القمع الذي فرضته الحكومة الإسرائيلية.

وبالمثل، [يشير](#) كلّ من جوناثان ساتون وتشارلز بوتشر وإسحاق سفينسون إلى هيكل الحركة وتنظيمها كعامل حاسم من شأنه تحديد قدرة الحملة على الصمود في وجه القمع ومواجهته، وذلك من خلال استخدام بيانات كمية للإشارة إلى أنه، عندما تسعى الدولة لاستخدام العنف أو اللجوء إلى القتل الجماعي في وجه المظاهرات غير المسلحة، فلن ينجح المتظاهرون على المدى الطويل في تحقيق أهدافهم المنشودة إلا في حال شكّلوا جزءاً من حملة منسّقة وأوسع نطاقاً.

وبطبيعة الحال، تلقي بعض الأبحاث بظلالٍ من الشكّ على قدرة المعارضة اللاعنفية على التغلّب على الأنظمة القمعية المتقدّمة للغاية، لا سيّما تلك التي تطمح بتنظيم إبادات جماعية أو سياسية. وفي هذا السياق، تنطوي [مقالة](#) كريستوفر سوليفان الأخيرة الصادرة بشأن انخراط قوات الأمن الغواتيمالية في مساعي تفكيك المعارضة اليسارية المنهجية خلال الفترة الممتدّة بين عامي 1975 و1985 على قصة تحذيرية عن الالتزام الذي تفرضه بعض الأنظمة في هذا الشأن، كما هو الحال الذي تمثّلت فيه أعمال القتل الوحشية والمحسوبة التي تعرّض لها المتظاهرون غير العنيفين على يد قوّات نظام بشار الأسد في سوريا على أثر الاحتجاجات التي وقعت في محافظة درعا في شهر آذار/مارس 2011، والتي شكّلت تذكيراً تقشعر له الأبدان للسبب الكامن وراء فشل الحملات الجماهيرية اللاعنفية بقدر ما تتجح.

ومرّة أخرى، يعدّ من الصعب التنبؤ بالفترة الزمنية التي ستصبح فيها البيروقراطية القمعية قادرةً على فرض الولاء على مرؤوسهم في وجه الانتفاضات الجماهيرية، حتّى في الحالات التي يبدو فيها الأمر مستحيلاً، كما في سوريا على سبيل المثال. وعلاوةً على ذلك، وجد كلّ من [لي سميثي](#) و[ليستر كورترز](#) وغيرهما من [المتعاونين الآخرين](#) في عملهم المرتقب أنه غالباً ما يأتي القمع الذي يفرضه النظام على المتظاهرين غير المسلّحين بنتائج عكسية عليه، وذلك من خلال شنّ موجات من الغضب الأخلاقي وتعزيز المشاركة الجماهيرية وحشد الدعم

الخارجي وتسريع وتيرة انشاقات قوات الأمن. وفي الواقع، غالبًا ما يشكّل القمع سببًا كامنًا وراء اندلاع حملة لاعنفية بدلًا من إنهاؤها. وفي هذا السياق، تتمثّل إحدى أبرز الأمثلة المقدّمة على أعمال العنف المروّعة في مقتل الطفل إيميت تِل الذي أدّى، وفي نهاية المطاف، إلى توليد موجة من الدعم المقدّم إلى حركة الحقوق المدنيّة الأمريكيّة والتعاطف معها والمشاركة فيها.

وفي ضوء ذكرى ولادة مارتين لوثر كينغ جونيور، لندع قرّاءنا يتذكّرون هذه الفقرة الملهمة المستمدّة من "رسالة من سجن برمنغهام" الواردة بكاملها [هنا](#):

"أصدّقائي، يجب أن أقول لكم إنّنا لم نحقق مكسبًا واحدًا من مكاسب الحقوق المدنيّة دون أيّ ضغوط سلمية وقانونية. وللأسف، تتمثّل الحقيقة التاريخية في اعتبار أن المجموعات المميّزة نادرًا ما تنازل عن امتيازاتها طوعًا. ومن المحتمل أن يرى الأفراد النور الأخلاقي ويتخلّوا طوعًا عن موقفهم الظالم. لكن، كما يذكرنا رينهولد نيبهور، المجموعات تميل إلى إظهار بوادر انعدام الأخلاقيّة أكثر من الأفراد، ونحن ندرك، ومن خلال الخبرات المؤلمة، أن الحرية لا يهبها المستبدّ طوعًا، بل لا بدّ من أن تُنتزع على يد المقموعين والمضطهدين".

وبالطبع، اهتمّ كينغ بكلّ من البعدين الأخلاقيّ والبراغماتيّ للمقاومة اللاعنفية على حدّ سواء. ومع ذلك، لا ينبغي التقليل من شأن براغماتيته، وذلك على النحو الوارد في [كتاب](#) جوناثان رايدر الصادر عن الرسالة الواردة من سجن برمنغهام.

ومن الواضح، تُتاح الكثير من المعطيات التي لا بدّ من اكتسابها عن المقاومة اللاعنفية التي تعدّ ظاهرة ناشئة لا تزال الأبحاث المتاحة ضمن العلوم الاجتماعيّة بشأنها ناشئة أيضًا. وبالتالي، فقد تستفيد الشعوب الساعية لمواجهة مختلف أوجه الاضطهاد من الأبحاث المنهجية المتاحة لتحديد الأسلوب الذي لا بدّ من أن يتمّ شنّ النضال اللاعنفية من خلاله في إطار سياقات مختلفة. وكذلك، فقد يستفيد صنّاع السياسات، من الذين يواجهون تحديات مختلفة ذات صلة بعودة السلطوية وهشاشة الدولة والتطرّف العنيف، أيضًا من فهم أعمق للأسباب الكامنة وراء نجاح الحركات اللاعنفية وأهميّة دعمها بفعالية مطلقة.

وفي هذا العقد الراهن الذي بات عددٌ أكبر من الشعوب تلجأ فيه لاستخدام المقاومة اللاعنفية أكثر من أيّ وقت مضى، يعدّ من الأفضل لأهل العلم والخبراء المتخصّصين الاسترشاد بحكم غاندي وكينغ البراغماتية والمبدئية لتمهيد الطريق أمامهم للمضيّ قدمًا.

تتولّى إيريكا تشينويث منصب أستاذة جامعيّة في كليّة جوزيف كوريل للدراسات الدوليّة في جامعة دنفر، وتشارك في إدارة مدونة "[Political Violence @ a Glance](#)"، في الوقت الذي تساهم فيه في كتابة مدونات على موقع ذا مونكي كايج "" (*The Monkey Cage*) الإلكترونيّ، وتتبعاً [ماريا ج. ستيفان](#) منصب زميل أول في معهد السلام الأمريكيّ وزميل أول غير مقيم في المجلس الأطلسيّ على حدّ سواء.